

محددات الموقف الامريكى من الازمة الامنية في العراق بعد احداث الموصل

أ.د فكرت نامق عبد الفتاح (*)
الباحث كرار انور ناصر (**)

ملخص البحث

ان محددات الموقف الامريكى من الازمة الأمنية في العراق، كانت متأثرة بالبيئة الداخلية التي جرى فيها منذ ان تسلم الرئيس أوباما السلطة تغيير في الأولويات الأمريكية إزاء الشرق الاوسط، وكان تراجع العراق في المدرك الامريكى من بين الاسباب التي افضى اليها ذلك التغيير، ومبعث قولنا ان العراق كان جزءاً من ذلك التراجع الذي عنى به الشرق الاوسط، ورغم ان تراجعه جاء نتيجة لزواله من نظرية المخل بالأمن إذ انه لم يعد تلك الدولة المارقة في المدرك الامريكى، الا انه رغم ذلك اصبح محصلة انشغال نسبية للولايات المتحدة تتقاطع مع سياساتها تجاه الشرق الاوسط، لاسيما مع سوريا وايران.

Determinants of the American attitude of the security crisis in Iraq after the events of Mosul

Abstract

The determinants of the American position of the security crisis in the race, was influenced by the internal environment that have been there since the assumption of President Obama power change in the priorities of America about the Middle East, and was dropped in Iraq perceived American one of the reasons that has led to it that change, and the source of our saying that Iraq was part of that decline, which meant doing the Middle East, although the decline was due to the demise of the theory crowbar security because he is no longer that rogue state in the perceived American, but he nonetheless became the outcome of concern relative to the United States intersect with its policies toward the Middle East, especially with Syria and Iran.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

مقدمة:

في يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤ تمكنت جماعة إرهابية تعرف باسم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) (داعش) من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية، بما فيها مبنى محافظة نينوى والمطار، وقنوات تلفزيونية، ومنشآت حيوية أخرى، وعقب سيطرتها على الموصل، واصلت (داعش) توسعها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها، وصولاً إلى أطراف مدينة أربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي. وقد أوقعت هذه الازمة الأمنية مئات القتلى والجرحى. الا ان المثير في كل ذلك هو سكون وتردد الفعل الامريكى إزاء ما يحدث في العراق، رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية الامريكية، إذ اقتصر الدعم الامريكى على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية، ثم تطور الدعم بعد تردد طويل إلى ضربات جوية عقب ازدياد خطر (داعش) في شمالي العراق وتهديدها إقليم كردستان، إلا انه في بلد مثل العراق يتمتع بأهمية جيواستراتيجية واقتصادية متزايدة، وبحكم المصالح الامريكية المتعلقة به، فإنه إذا ما تعرض لخطر يهدد وحدة البلاد والعملية السياسية الديمقراطية برمتها، فمن المفترض أن تهب الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكرياً ليس من اجله فحسب، وانما لحماية وضمن المصالح الحيوية المرتبطة به، وبخلاف ذلك يثار التساؤل الآتي: ما هي الغاية اذن من احتلال العراق إذا لم تسع الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها فيه؟

ولا ينبغي من ذلك تحليلاً لكشف اهمية العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، لأن ارتباط الولايات المتحدة بالعراق كان وما زال تحقيقاً لمصالح وغايات معروفة، فمادام نفسر تشديد الجانب الامريكى على العراق بتوقيع اتفاقيتين احدهما امنية، والاخرى استراتيجية. فما هي أسباب انكفاء الدعم الامريكى في العراق بعد الازمة الأمنية في الموصل؟ ولعل هذا ما يدفعنا إلى ان نختزل الظاهرة المراد دراستها إلى سؤال مركزي واسئلة فرعية، نحاول الاجابة عليها ضمن إطار منهجي محدد في التحليل. لذلك نتساءل ما هي محددات الموقف الامريكى من الازمة الأمنية في العراق بعد احداث الموصل؟ وعلية سيكون تناولنا للموضوع على وفق الآتي:

أولاً: محدد التغيير في سلم الأولويات الامريكية.

إن التغيير في استراتيجيات الدول الكبرى لا يأتي في الاغلب من فراغ، وإنما عبر تراكمات تأخذ في التطور والتفاعل على امتداد مدة من الزمن يتشكل خلالها اركان التغيير بالتدرج، ومن ثم لم تكن إستراتيجيات الادارات الامريكية للأمن القومي خارجة تماماً عن الاستراتيجيات التي كانت قبلها، بل انما بمثابة الامتداد لكن اختلافاً عنها بالوسائل والتكتيكات^(١)، لذلك لا يخطئ من يظن بأن الثابت في التغيير في استراتيجيات الامن القومي الامريكية لا يشمل التغيير في الاستراتيجية بقدر ما يشمل التغيير في التكتيكات او الوسائل التنفيذية.

ولكن لا بد من القول إن السياسة الخارجية الأمريكية وبالرغم من الأهداف والمبادئ التي تلتزم بها فهي لا تحتكم لإستراتيجيات أو تكتيكات محددة، بل تتعدد وتتنوع بكل الأبعاد بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والاستراتيجية^(٢). وبقدر ثبات ومنطقية تلك الرؤية، فأن هذه اللحظة التاريخية تكون رافعة لطرف دولي ومهبطة او خافضة لطرف دولي آخر، فالظرفية الدولية لها أثرها الكبير في هذا التغيير لاسيما في الاولويات في السياسة الخارجية الامريكية، وجراء ذلك فقد تراجع موقع العراق من سلم الاولويات الامريكية في منطقة الشرق الأوسط. ولكن كيف ولماذا؟

يكمن ذلك التراجع في إن اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية بعد تسنم أوباما سدة الرئاسة كانت تقول نحو تقليص الالتزامات الامريكية خارج حدودها، وهذا ما أعلنت عنه إدارته عندما وضعت استراتيجية الانسحاب الامريكى من العراق عامي ٢٠١٠-٢٠١١، إذ عدّ أوباما العراق ملف من ملفات المنطقة ولا يحظى بالأولية في السياسة الخارجية الامريكية^(٣)، ذلك ما يفيد بتغير أولويات الولايات المتحدة في العراق.

هذا يجعلنا امام تساؤل يفيد، هل ان تراجع العراق في المدرك الامريكى يعد افراز للفشل ام النجاح؟ ام ان هناك قضايا اخرى شغلت بدورها المدرك الامريكى عن العراق؟ يتضح ذلك أكثر من خلال الورقة التي اعدّها مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، والمساعد الخاص للرئيس اوباما ومدير أول للشرق الأدنى وجنوب آسيا

في مجلس الأمن القومي، وريتشارد هاس رئيس مركز مجلس العلاقات الخارجية، التي حملت عنوان "ما بعد العراق، استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط" وتذهب هذه الورقة إلى النظر إلى ما بعد العراق لاسيما القضايا المتعلقة بطموحات ايران النووية وما يترتب عنها من استخدام القوة لردع إيران والبدائل، فضلا عن التفاهم مع الدول الكبرى بشأن إيران، بالإضافة إلى تركيزها على قضية النفط في السياسة الخارجية الامريكية، ناهيك عن الصراع العربي الإسرائيلي، وعلاوة على ذلك هنالك اشارة إلى وضع الولايات المتحدة من الازمة العالمية بخاصة في ظل صعود الصين وغيرها من القوى الصاعدة^(٤)، لاسيما إن تأثير الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية يعتمد على وضعية المواجهة التي ستسلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تشير بعض الشواهد إلى إن الروح العدائية المحاربة تقوى كلما ارتفعت الثقة في الميدان الاقتصادي بعد التخلص من الكساد الحاد والعودة إلى الانتعاش^(٥).

وإذا ربطنا بين اهداف السياسة الخارجية الامريكية والقوة الصاعدة مثل الصين، فيمكن القول، عند مجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى السلطة وصف العلاقات الأمريكية الصينية بقوله "إن تاريخنا في المستقبل سيتحدد بوضعنا على الباسيفيك المواجه للصين أكثر من وضعنا على الأطلسي المواجه لأوروبا"، ولم يكن هذا الوصف بعيداً عن رؤية عدد من الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين ومن بينهم فريد زكريا الذي كتب يقول: "إن القرن ٢١ سوف يتحدد بطبيعة العلاقات بين أمريكا والصين"^(٦). ومنذ بداية ولايته أدرك الرئيس أوباما ما تمثله العلاقة مع الصين ولذلك كانت الصين من أوائل الدول التي زارها في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩، وسبقته ومهدت له هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في إدارته الاولى والتي ذكرت قبل وصولها إلى بكين "أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تؤثر في القضايا الإستراتيجية التي تربط البلدين"^(٧).

وعلى هذا الأساس، عمل الرئيس أوباما إلى التوجه نحو القضايا التي لها تأثير مباشر على القوة الامريكية مثل الازمة المالية العالمية ودور القوى الصاعدة على مكانة الولايات المتحدة، لذا فإنه عمد إلى تقليل الانغماس الأمريكي في الخارج ولاسيما في الشرق الاوسط وانهاء الاستنزاف في عقد من الحروب، والانكفاء نحو الداخل، وإعادة بناء القوة الامريكية، اقتصادياً وداخلياً، كما انه أكد ان ادارته لن تتورط في حروب عسكرية جديدة في العالم

الاسلامي، بل ستتعامل مع أيّ مخاطر لا تهدد الأمن القومي والمصالح الحيوية الأميركية مباشرة عبر تحالفات دولية، وعبر تقديم التدريب والمشورة، والدعم المادي والعسكري للدول التي تواجه تحديات "إرهابية". وان تطلّب الأمر تدخلاً أميركياً مباشراً، فإنّ "مبدأ أوباما" في السياسة الخارجية يركز على العمليات الخاصة، والهجمات بطائرات دون طيار، كما في باكستان واليمن^(٨).

وعند التعرف على منطق أوباما في السياسة الخارجية يمكننا ملاحظة تغير الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية. ألقى الرئيس الأميركي باراك أوباما خطاباً يوم ٢٨ أيار ٢٠١٤، في أكاديمية ويست بوينت WEST POINT العسكرية في نيويورك، حاول من خلاله إعادة تعريف سياسة بلاده الخارجية بعد أكثر من عقد من الحروب التي استنزفتها؛ وذلك عبر طرح رؤيةٍ شاملة لما ستكون عليه هذه السياسة في العامين والنصف المقبلين؛ أي خلال ما تبقى من عمر إدارته الثانية زمانياً.

يرى أوباما ان أنّ الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على القيادة دولياً. ولكن، لا يعني هذا أن يجري التعبير عن ذلك بالقوة العسكرية المنفلتة من عقابها، إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح الأميركية الأساسية والحيوية. من هنا يقوم منطق أوباما على ان القوة العسكرية الأمريكية لا تضاهيها قوة أخرى في عالم اليوم، ولكن لا يعني ذلك توظيفها دون رؤية واضحة ترهق كاهل الولايات المتحدة وحدها، كما إنها ليست هي المحدد الوحيد للقوة والقيادة دولياً، بل ثمة أدوات وعناصر أخرى تحدد مفهوم القيادة الأمريكية وترسخه في عالم اليوم، فتهديدات أي دولة أخرى اليوم ضد الولايات المتحدة ضعيفة جداً ولا تقارن لما واجهته خلال الحرب الباردة^(٩).

ويرى أوباما ان مصادر التحديات والتهديدات على الساحة الدولية تغيرت اليوم عمّا كانت عليه عندما تبوأ أوباما سدة الرئاسة؛ إذ جرى سحب القوات الأميركية المتواجدة في العراق أواخر عام ٢٠١١، وجرى تدمير قيادة القاعدة المتحصّنة في المنطقة الحدودية ما بين أفغانستان والعراق، وجرى تصفية أسامة بن لادن في منتصف عام ٢٠١١. وبسبب تغير معطيات البيئة الدولية في عالم اليوم، تعيّن مصادر الخطر هي الأخرى؛ إذ يرى أوباما أنّ مصادر الخطر تكمن في العولمة والتقدّم التكنولوجي الهائل الذي أتاح إمكاناتٍ لأفراد، كانت

في الماضي حكرا على دول، الأمر الذي عزز "قدرات الإرهاب". كما أنّ تصاعد القوتين الروسية والصينية، وسياساتهما المستفزة لجيرانهما، يفرض تحديات من نوع آخر على الولايات المتحدة وحلفائها والنظام الدولي برمته. ولكن، ينبغي التعامل مع هذه التحديات من خلال المنظومة الدولية بقيادة أميركية، لعزل أيّ مخالفٍ للقانون الدولي ومعاقبته^(١٠).

وبناءً عليه، وبحسب منطق أوباما، ومع تغير مصادر التحديات والتهديدات الدولية وطبيعتها، من الضروري أن تتغير مصادر القوة الأميركية وتنوع، وذلك إن أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها القيادي على الصعيد الدولي؛ بمعنى ألا تتورط في حروبٍ جديدة غير محددة الأهداف ومعروفة المعالم، بما يعني مزيداً من الاستنزاف الأميركي على شاكلة ما ترتّب على حربي أفغانستان والعراق. وهكذا، تصبح القوة العسكرية الأميركية مصدراً من مصادر القوة، ولكنها ليست الوحيدة. ولهذا، وبحسب منطق أوباما، فقد استثمرت الولايات المتحدة أكثر في إعادة بناء اقتصادها الذي "يبقى أقوى اقتصاد على الأرض"، وقطاع الأعمال فيها هو الأكثر ابتكاراً. وتسير الولايات المتحدة اليوم بخطى ثابتة نحو الاكتفاء الذاتي من الطاقة^(١١).

لذلك لا يخفى من يظن بأنه جراء التغيير في أوليات السياسة الخارجية الامريكية اثناء إدارة الرئيس اوباما ولاسيما بعد جلاء قوات الاحتلال من العراق تراجعت أهمية الاخير في المدرك الاستراتيجي الامريكي فعندما تولى اوباما سدة الرئاسة في عام ٢٠٠٩، اتبع سياسة التوجه إلى الداخل والتقليل من الالتزامات الولايات المتحدة في الخارج، ونتيجة لذلك قام بإصدار بعض الأوامر التنفيذية والمذكرات الرئاسية لتوجيه القوات الأمريكية لوضع خطط لسحب القوات من العراق. ويقول مايكل نايتس، زميل ليفر في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، في هذا الصدد: "إن إدارة أوباما مصممة على الوفاء بوعد إنهاء الحروب الذي قطعتة في حملتها. وهذه الغاية سحب البيت الأبيض القوات الأمريكية المقاتلة عام ٢٠١١ من العراق...." ويضيف "إنّ أي بلد آخر يتمتع بالأهمية نفسها ويواجه التحديات المفجعة نفسها كان سيحصل على المزيد من الدعم الأميركي، لكن تعهد الانسحاب وضع العراق في فئة خاصة به وحده."^(١٢) ويضيف مايكل نايتس "وثة مشكلة رئيسية تكمن في أن العراق له وضعه الخاص المؤسف في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ففي ظل إدارة

أوباما، بدأ الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل أول ما بدأ كوعود انتخابية، ولكن انتهى به المطاف كبديل عن الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل". ويرى نايتس "إن وضع الانسحاب الكامل الهدف الاستراتيجي في العراق جعل من المستحيل تقريباً تزويد العراق بنفس الشكل من الدعم الذي قد تمنحه الولايات المتحدة لأي حليف رئيسي آخر للولايات المتحدة تمتد به أحد أذرع تنظيم (القاعدة) على أعتاب عاصمته". ويؤكد نايتس بسبب وضع الانسحاب "لا تزال الولايات المتحدة تقاوم بشدة نشر أي قوات خاصة بها أو استعمال مروحيات مسلحة بدون طيار أو طائرات هجومية في العراق، وهي الوسائل التي تستعين بها الولايات المتحدة بشكل معتاد في ملاحقة الإرهابيين في أماكن أخرى من العالم، من الصومال وإلى باكستان"^(١٣).

ثانياً: محدد زوال العراق من نظرية المخل بالأمن

ينصرف إلى الذهن ابتداءً تساؤل مفاده لماذا لم يعد العراق يمثل تلك الأولوية في المصالح الأمريكية؟ يبدو ان هناك سبباً آخرأ كثير ما يتم اغفاله، يضاف إلى ذلك التغيير في سلم الأولويات الأمريكية وهو زوال العراق من نظرية المخل بالأمن. قد لا يعني القول ان زوال العراق من نظرية المخل بالأمن، بما يفيد بان العراق سيكون غير مهدد للولايات المتحدة، على ان هذه النظرية تفيد في تعيين الدول المارقة التي تقوم عقبه امام الاستقرار الاقليمي واخيراً امام الاستقرار العالمي^(١٤)، كذلك لم يعد العراق كدولة مارقة في المدرك الاستراتيجي الامريكى كمحصلة انشغال تتقاطع فيها المصالح الأمريكية في المنطقة فكراً وممارسة.

فبعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ تم تلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة للطموحات الأمريكية - الإسرائيلية الاقليمية والدولية. إذ لم يعد العراق يؤدي وظيفته كموازن استراتيجي في البيئة الامنية في الشرق الاوسط، فقد أدى تدمير العراق إلى أن تعيش المنطقة في أجواء معادلة جديدة لتوازن القوى، كما أدى ذلك إلى تخلخل الضغط في المنطقة واختلاله واندفاع الضغوط الإقليمية العالية إلى العمق العربي بغية ملء الفراغ، حيث تتحكم حالياً في المنطقة ثلاث قوى إقليمية رئيسية، وهي: تركيا بمشروعها القومي الديني، وإيران بمشروعها القومي الديني، وإسرائيل بمشروعها التوسعي، وإن الغائب الوحيد عن هذه الساحة هو العراق

حيث تتفق جميع هذه القوى الإقليمية على ضرورة تغييره واستمرار التلاعب به تحت مختلف الذرائع والمسميات وتشظيته وفق شروط واستحقاقات الجغرافيا السياسية الجديدة^(١٥). فمنذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ م ظهرت مرحلة جديدة كانت ملامحها الاساسية اختفاء المظاهر السيادية لبعض الدول الشرق اوسطية حتى تلك المتعاونة مع الولايات المتحدة وظهور نظام اقليمي جديد انطلق من رؤية جيوسياسية غير تقليدية، ويتميز النفوذ الامريكى المباشر ليس في العراق فحسب بل في دول عربية شتى وما يلحقه هذا التواجد من اختفاء مظاهر التوازن الاقليمي التقليدي الذي كان قائماً، وغياب ابسط قواعد السلوك القانوني الذي يحكم الدول، ويهدف النظام الاقليمي الجديد إلى اعادة تشكيل نظام الامن الدولي بما يخدم المصالح الامريكية ويحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للولايات المتحدة في مناطق الصراع الدولي مثلاً ايران وسوريا^(١٦).

وتبعاً لذلك ليس من الغرابة القول إن العراق لم يعد يهدد الامن القومي الامريكى سواء بشكل عملي او مباشر، كذلك والاهم لم يعد يشكل ايّ تهديد للأمن القومي الإسرائيلي^(١٧). وهذا ما أشارت اليه استراتيجية الامن القومي الامريكى لعام ٢٠١٠، إذ لم تشر الوثيقة إلى تهديدات او مخاوف تتعلق بالأمن القومي الأمريكى يكون مصدرها العراق تستوجب البقاء فيه عسكرياً، أكثر من الابقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الاستراتيجية^(١٨). وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسة القوة الناعمة في العراق كسياسة مغايرة للسياسة التي اعتمدها الرئيس جورج وكر بوش في الحرب على الارهاب.

وعلى الرغم ان زوال العراق من نظرية المخل بالأمن جعلته دولة غير مهددة للولايات المتحدة وكذلك لإسرائيل، الا ان البعض يرى ان ذلك أصبح مكسباً لإيران، بيد ان الولايات المتحدة ادت إلى زعزعة هذا المبدأ، فعلى الرغم من ان الحضور الايراني في الشؤون العراقية قد يثير حفيظة صناع القرار الأمريكيين بيد ان هذا الحضور مجدداً لسببين:

- مجدداً كونه ساهم إلى حد بعيد في اضعاف النجاح على الفشل الامريكى في العراق لاسيما عندما يعزا السياسة الامريكى فشلهم إلى ما يسموه بالتدخل الايراني في العراق ومساهمته في عدم الاستقرار.

-ومجدي ايضاً، لكونه أسهم إلى حد كبير في بلورة الدور الايراني في المنطقة، مما قاد ذلك إلى تحول غير مسبوق في نمط التحالفات والصراعات، إذ ان صعود ما يسمى الخطر الايراني في المنطقة كمصدر للتهديد أدى إلى تقارب غير مسبوق ايضاً في علاقات بعض الدول العربية مع "إسرائيل".

أي أن تعيّر علاقات عدد من تلك الدول مع إيران نحو منحى صراعي أدى بتلك الدول إلى التقارب مع "إسرائيل" على قاعدة الخطر المشترك، ما أدى ذلك حصول تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي إلى المحلي، وهي تحولات تجسد عملياً انحسار اطروحة الامن الوطني لحساب "الترتيبات الدولية الامنية"^(١٩). ولا حاجة بنا إلى القول، ان الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ظل ينظر باستمرار إلى العراق، بوصفه بلداً معادياً بحكم موافقه المناوئة لإسرائيل، ولا شك ان ضمان امن إسرائيل وتفوقها كان من ضمن دوافع احتلال العراق، وهذا ما اشار اليه وزير الدفاع ديك تشيني بقوله: " إن إعادة تنظيم الشرق الاوسط سيحقق الامن الاسرائيلي بالدرجة الاولى...." ^(٢٠). وتبعاً لذلك، فقد صرح به شأوول موفاز وزير الدفاع الاسرائيلي قائلاً: "ان اسرائيل اصبحت تتمتع ببيئة استراتيجية مريحة"^(٢١).

ثالثاً: محدد عدم تماهي موقف العراق مع المصالح الامريكية في الشرق الأوسط.

لعلنا لا نضيف شيئاً جديداً إذا قلنا انه بعد احتلال العراق اخذ ينظر البعض إلى ان العراق سيصبح دعامة التغيير الأمريكي في المنطقة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى جعل العراق حليفاً استراتيجياً قوياً لها، والارتباط به استراتيجياً بما يؤهله لممارسة دور المدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة والمحقق لها، من خلال مساعيه لتحقيق أهدافه ومصالحه، وتسد وجهه النظر هذه، إلى ان احتلال العراق كان من اجل غايات ومصالح معينة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى وقوى صغرى، ستعتمد لأن تعطي دوراً إقليمياً للعراق يتماهي مع مصالحها في المنطقة^(٢٢).

على الجانب الأمريكي، نجد ما يدعم ذلك التصور من خلال متابعة تصورات مراكز الفكر والرأي الأمريكية، فقد حدد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف في تقرير له في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ عقب فوز الرئيس أوباما بالولاية الثانية، بعنوان "تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة أوباما في فترة ولايتها الثانية" أولويات الولايات المتحدة في الإدارة الثانية

لرئيس اوياما، وافترض المعهد ان التقرير بمثابة مذكرة من عضو وهمي في مجلس الامن القومي يحدد لأوياما مخطط سياسته في الشرق الأوسط في مدة ادارته الثانية. وقد ورد ذكر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في التقرير ضمن القادة الإقليميون الثلاثة الذين يستحقون إيلاء اهتمام خاص من الولايات المتحدة، وأكد التقرير إلى "ان العراق يعد محور الارتكاز الثالث في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط..... وإن العراق - وهي دولة فاعلة تحظى بديمقراطية مؤثرة وإن كانت "حجولة" بين إيران وسوريا - تمثل أمراً بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة" (٢٣).

وتبعاً لهذه الأهمية التي يحظى بها العراق، وضع مركز الامن الامريكى الجديد، في تقرير له المصالح والاهداف الامريكية في العراق إلى الاقبي: (٢٤)

● الحفاظ على عراق موحداً:

عانى العراق من انقسامات في ضوء الاختلافات العرقية والأثنية التي كان لها تأثيرات متوالية على جميع أنحاء المنطقة، وان استمرارها تمزق العراق وتفككه، وربما تحفز طموحات إقليم كردستان العراق في الاستقلال.

● زيادة انتاج الطاقة:

يملك العراق ما يقدر بـ ١٤٣ مليار برميل من احتياطي النفط الخام، وهذا ما يتجاوز إيران، لذا فإن زيادة انتاج النفط العراقي إذا ما استقرت سوف تهيئ الاسواق العالمية، ما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على الاقتصاد الامريكى في المدى القريب، لاسيما في ظل النفوذ الايراني في العراق، بذلك فإن صادرات النفط العراقي ممكن ان تساعد في التعويض عن الآثار السلبية في السوق العالمية جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

● استمرار التعاون الامني الثنائي.

ان من شأن استمرار شراكة امنية بين الولايات المتحدة والعراق، ان تساعد على ضمان الوصول الامريكى للخليج العربي، ذلك بسبب ما يتيح العراق من ثقل جيوبولتيكي يجعله شريكاً قيماً للولايات المتحدة، لا سيما وان الامر هناك ما يزال حيويًا، في ظل إجراءات

مكافحة الارهاب ومكافحه عمليات القرصنة، فضلا عن حماية مرور ناقلات النفط، وربما القيام بعمليات عسكرية ضد إيران.

• دمج العراق في بنية أمن المنطقة:

دفع العراق إلى الشراكة مع دول الخليج، إذ ان العراق ودول مجلس التعاون الخليجي يتشاركان معاً في نفس الشواغل الامنية. ويقدر ما تؤديه هذه الخطوة من تبديد الشكوك الخليجية من عراق تحكمه حكومة غير سنية في ظل علاقته مع إيران، بقدر ما يعود بالنفع على الولايات المتحدة.

وبموجب هذه الأهداف تحدد المصالح الأمريكية في العراق الا ان هناك تحديات أدت إلى تغيير تلك الرؤية الأمريكية للعراق، ويدل على ذلك عزوف الولايات المتحدة عن احياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين في عام ٢٠٠٨. إذ ان أحد أسباب عزوف الولايات المتحدة عن احياء الشراكة مع العراق بموجب هذه الاتفاقية هو عدم تماهي العراق مع المصالح الامريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وعند تحليل اتفاقية الإطار الاستراتيجي تبين لنا هذه التحديات التي حالت دون تفعيل الاتفاقية بين الطرفين، فعند النظر على ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي نجد محدد مهم في النقطة الأولى على التزام الولايات المتحدة الامريكية في هذه الاتفاقية وهو "محدد المصالح المشتركة بين الطرفين"^(٢٥). وذلك يعني ضمناً إن عدم التزام العراق بمصالح واهداف الولايات المتحدة يعد مبرراً لتجميد او عدم احياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، بمعنى في حالة تقاطع الأهداف ليس هناك مجالاً للقول في استمرار هذه الاتفاقية. إذ تمثل هذه الفقرة الكسب التي حققته الولايات المتحدة من احتلال العراق وهو ضمان تحقيق العراق للأهداف والمصالح الامريكية.

وعند النظر إلى الفقرة الرابعة من المبادئ العامة في اتفاقية الإطار الاستراتيجي نجد انها تنص "على الولايات المتحدة ان لا تستخدم اراضي ومياه واجواء العراق منطلقاً او ممراً لشن هجمات على بلدان اخرى وان لا تطلب او تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة او وجود عسكري دائم في العراق"^(٢٦). يبدو ان هذه النقطة كانت مثار خلاف بين الطرفين، وان تسوية ذلك الخلاف كانت بأدراجها، فالولايات المتحدة كانت تتطلع لوجود عسكري في

العراق، والى قواعد دائمة فيه، الا ان عدم تلبية ذلك الطموح من العراق حدا بالولايات المتحدة إلى عدم الالتزام بهذه الاتفاقية. إذ كانت الرغبة الامريكية تفضل وتطمح إلى الإبقاء على قرابة ٥٠٠٠ جندي امريكي لتقديم المشورة والتدريب إلى القوات العراقية وتوجيه عمليات خاصة ضد الارهاب، غير ان إصرار الحكومة العراقية على اجلاء القوات الامريكية أدى إلى فشل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع القوات التي ستبقى في العراق، بما يضمن منحها حصانة قضائية امام المحاكم العراقية، ما اضطر الإدارة الامريكية إلى سحب كل قواتها من العراق^(٢٧).

وقبيل انسحاب القوات الامريكية من العراق حدد معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ملخص تنفيذي بعنوان " شراكة مسؤولة لقطاع الأمن القومي العراقي ما بعد ٢٠١١: جاء فيه "تنوي الولايات المتحدة سحب جميع قواتها العسكرية من العراق بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلا إذا طلبت بغداد غير ذلك ووافقت واشنطن على الطلب..." و"تشير كل الاعتبارات إلى استحسان وجود عسكري أمريكي متبقي في العراق بعد عام ٢٠١١...." وتحديداً تستلزم الشراكة المسؤولة وجوداً عسكرياً أمريكياً بعد عام ٢٠١١ يتم سحبه مرحلياً بناء على مدى استعداد العراق^(٢٨).

ولا مناص من القول بان الولايات المتحدة كانت ترى بقاء قواتها قبالة بناء شراكة مسؤولة مع العراق، وعلى الرغم ان الولايات المتحدة ترى ان الحكومة العراقية هي من أفضل التوصل إلى اتفاق يُبقي على القوات الامريكية، الا انها لا تولي اهتمام إلى التوقيت الزمني للانسحاب الموقع عليه من الجانبين والمقرر في الاتفاقية الأمنية، والحقيقة ان الحكومة العراقية كان ملتزمة في ذلك بوضع القوات الامريكية في العراق. غير ان ذلك أصبح من وجه نظر أمريكية ان العراق لا يتماهى مع المصالح الامريكية، وعليه فإنها تنأى بنفسها عن التدخل العسكري لمساعدته بعد ان تفاقم خطر (داعش) بالعراق، ويقول في هذا الصدد السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي في مقال له -بعد ان سيطر تنظيم (داعش) على الموصل- بعنوان (على أمريكا الالتزام بالحياد في حرب العراق الاهلية): "ان حرب العراق قد كلفت هذا البلد غالباً، وفشلت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الأكثر طموحاً وهو تشكيل حكومة مستقرة لكل العراقيين تميل صوب الغرب، ان الحكومة في بغداد ليست صديقة لأمريكا واي

إجراءات ضد (داعش) لا تستخدم مصالح الولايات المتحدة^(٢٩). ويضيف "أولئك الذين يقولون إنه كان من الخطأ مغادرة القوات الأمريكية العراق ويتناسون أن حكومة المالكي كانت تطالبنا بالمغادرة عام ٢٠١١". وأولئك "الذين يقولون إنه يجب علينا إعادة الانخراط في العراق نسوا أيضاً جزءاً مهماً من مبادئ واينبرغر(وزير الدفاع في عهد ريغان) : وهو "عدم إشراك القوات العسكرية في قتال مالم تتطلب مصالح أمريكا القومية الحيوية وحلفائها ذلك مع نية الانتصار مسبقاً، وأيضاً لا ينبغي أن تلتزم القوات الأمريكية بمعركة من دون "ضمانات معقولة" كتأييد الرأي العام الأمريكي والكونغرس"^(٣٠).

اما عند تحليل بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي الأخرى، نجد ان اغلبها تتحدث عن التزام الولايات المتحدة بمساعدة العراق، وتحدثت عن حاجة العراق للولايات المتحدة، ومسؤولية الأخيرة في تقديم المساعدة له، وبذلك فان الاتفاقية توفر مزايا للعراق على الولايات المتحدة ان تلتزم بتقديمها، في حين لا نجد مزايا مماثلة للولايات المتحدة توجب على العراق ان يلتزم بها، سوى ان يتماهى العراق ضمناً مع الولايات المتحدة مقابل تلك المزايا وان يكون محايياً للمواقف الامريكية في المنطقة.

ذلك يعني عملياً ان اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم تعد تلي الطموحات الامريكية، فعلى الرغم ان الاتفاقية قدمت بطلب امريكي، الا ان هناك العديد من الشروط كان يتغيها الجانب الامريكي، وان عدم موافقة الحكومة العراقية عليها حال دون ادراجها، لذا كانت الاتفاقية اطاراً لتمضية العلاقات مع العراق ولكنها لم تحقق كل الرغبة الأميركية، ولهذا فان الاتفاقية غير مقدسة لكي تلتزم بها الولايات المتحدة، ونظر لأنها ليست معاهدة فان طبيعة الالتزام بها تتحدد برغبة البلد في تحقيق المصالح وبلوغ الاهداف، وطالما ان العراق في موقفه الإقليمية قد خالف التوجهات الامريكية، فان عدم الالتزام بالاتفاقية اصبح مُبرراً أمريكياً.

ووفقاً لاحد الباحثين الامريكيين، "ان سياسة العراق تجاه الازمتين الإيرانية والسورية المعارضة علناً لسياسة الولايات المتحدة، هي المصدر الرئيس الذي زاد من احباط الولايات المتحدة على العراق، لان القادة الأميركيين مستأؤون ومنتزعجون من ان الحكومة العراقية غير مجتدة في الحملة ضد إيران، وكذلك يشعر صنّاع السياسة الامريكية بخيبة أمل لعدائية الحكومة العراقية تجاه التدابير القسرية ضد النظام السوري"^(٣١).

وقد نشر في هذا الشأن مركز الأمن الأمريكي الجديد (CANS) المختص بقضايا وسياسات الأمن الوطني والدفاع، ضمن سلسلة "موجز السياسة"، تقريراً في كانون الاول ٢٠١٢، تحت عنوان "تفعيل الشراكة الأمريكية العراقية بعد عام من الانسحاب الأمريكي" وجاء فيه التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية - العراقية في الوقت الراهن والتي تحول دون احياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ومن ضمن هذه التحديات كانت السياسات تجاه إيران، والحرب الأهلية في سوريا، والسياسات الطائفية.

وفيما يخص سياسة تعامل العراق مع ايران يرى التقرير "بأنه قد تنامي تأثير إيران على العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بما يُثير مخاوف دوائر صنّاع القرار الأمريكي، إذ أن إيران لها تأثير واضح على صناعة القرار العراقي والسياسات العراقية، إلا أن هذا التأثير لا يعني السيطرة الكاملة، وعلى الرغم أن إيران تحظى بنفوذ سياسي ملحوظ في العراق، لكن لا ينصاع رئيس الوزراء "نوري المالكي" دائماً للرجبة الإيرانية، بل يسعى إلى موازنة علاقته بإيران مع علاقته بالولايات المتحدة، إلا أن استمرار علاقات العراق بإيران يعقد علاقته مع الولايات المتحدة، حيث مازالت الولايات المتحدة يساورها الشك تجاه الأهداف والأنشطة الإيرانية في المنطقة. وحدير بالاهتمام، أن الرغبة العراقية في السماح لإيران بتقديم مساعدة عن طريق المجال الجوي العراقي للنظام السوري في بداية عام ٢٠١٢، وضعت العراق في خلاف مع السعودية، وكذلك حلفائها من السنة الذي يدعمون المعارضة السورية، وكذلك مع الولايات المتحدة أيضاً"^(٣٢).

اما بخصوص الحرب الاهلية في سوريا فيرى تقرير مركز الأمن الأمريكي الجديد " تشترك كل من الولايات المتحدة والعراق في تخوف عام، وهو التأثيرات الممتدة للحرب الأهلية السورية، الا انهما يتبنيان مواقف سياسية متباينة حيال الوضع في سوريا، حيث يدعم العراق النظام السوري بصورة واضحة، ويرغب العراق في تجنب الانهيار المفاجئ للنظام السوري، وظهور حكومة بقيادة إسلامية سنية، في حين تقدم الولايات المتحدة دعماً غير قتالي للمعارضة السورية".... " (٣٣).

اما بخصوص السياسات الطائفية يذكر التقرير "لقد تزايدت الانقسامات الطائفية في العراق خلال العام الماضي، حيث شددت على النظام السياسي العراقي الجديد، وجعلت من

الصعوبة على الحكومة الوطنية مواصلة أجندة الوفاق الوطني المأمولة، وتصاعدت الخلافات بين الحكومة العراقية والطائفة السنية منذ الصيف الماضي، عندما بدأت القاعدة وغيرها من التنظيمات المسلحة السنية القيام بهجمات متناسقة ومتزامنة في عدد من المدن العراقية، ولقد تم تنفيذ هذه الهجمات بغرض تقويض الحكومة العراقية الشيعية، وكذلك للرد على قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بتهميش السنة، ولإثناء السنة الآخرين عن التعاون مع الحكومة المركزية^(٣٤).

وبناء على ذلك، نجد ان سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق بعد انسحاب القوات الامريكية متأثرة بتلك التحديات المشار إليها أعلاه. إذ قال الرئيس اوباما في تصريحات لمحنة "سي إن إن" غداة اعلانه ارسال ٣٠٠ مستشار من القوات الخاصة إلى العراق في يوم ٢١ حزيران ٢٠١٤، بعد الازمة الأمنية في الموصل: "أن أيّ لجوءٍ إلى القوة العسكرية الامريكية لن يساعد العراق على النهوض إذا لم يعمل قاده السياسيون على توحيد البلاد. وأضاف إن الصراع الدائر في العراق هو نتيجة الانقسامات الطائفية التي شُخِّح لها بالتفاهم وإن حل هذه الخلافات يعود إلى الشعب والزعماء العراقيين، وشدد أوباما على أن الدعم الأمريكي سيكون محدوداً ومشروطاً، قائلاً إن عدم الاعتراف بمخاوف الأقليات بالإضافة إلى الغموض في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات ترك العراق عرضةً للمخاطر"^(٣٥).

وبعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأرسال ٣٠٠ مستشاراً لمساعدة العراق، أعلن في يوم ٨ آب ٢٠١٤، حينما تفاقم خطر (داعش) في شمالي العراق "بأنه قرر شن غارات جوية محددة الأهداف على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق إذا استهدفوا مصالح الولايات المتحدة هناك"^(٣٦).

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن عزم الولايات المتحدة بشن غارات جوية في شمالي العراق لم يكن بعيداً عن المصالح الوثيقة بين الاكرد والولايات المتحدة، فکردستان تسعى إلى حد كبير في تحقيق المصالح الامريكية في حين يختلف ذلك التوجه مع الحكومة المركزية.

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: "إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على

الأرض يتطلب ذلك." إلا إن الرئيس اوباما تجاهل طلب الحكومة العراقية في حزيران ٢٠١٤ بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق^(٣٧)، ويبدو أن ادارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة^(٣٨).

وقد وصف الصحفي البريطاني روبرت فيسك في صحيفة الاندبندنت قرار الرئيس أوباما "بالنفاق الأمريكي" وقال إن "الولايات المتحدة تمب لإنقاذ أقلية محددة، ولكن ليس المسلمين" وأضاف ان "الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم يحرك ساكنا عندما كان تنظيم الدولة الإسلامية، بقيادة أبو بكر البغدادي، يرتكب مجازر في العراق، لكنه يهرع لإنقاذ الأقلية كالمسيحيين والإيزيديين من إبادة جماعية محتملة". ويرى روبرت فيسك "إن أمريكا كما قال أوباما تتصرف دفاعاً عن قنصليتها في أربيل وسفارتها في بغداد". ويضيف فسك ان الولايات المتحدة استخدمت العذر نفسه عندما أطلقت المدافع البحرية في جبال الشوف في لبنان قبل ٣٠ عاماً، بحجة ان أمراء الحرب في لبنان الموالين لسوريا يهددون السفارة الامريكية في بيروت^(٣٩).

ويمكن تفسير الموقف الامريكى إزاء العراق بعد الازمة الأمنية في الموصل من خلال أنماط التغيير في الفكر الاستراتيجي الامريكى حيث عادة ما ترتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف بحد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية للاستراتيجية الأمريكية، إذ يندمج تصور أهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكى فقط لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء، ومن هنا يصبح تحقيق هذا الهدف ذا أهمية ليس لتحقيق الأمن والاستقرار بحد ذاته، وإنما لضمان استقرار المصالح الأمريكية وحماتها ولقد ساد هذا الاتجاه منذ الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحالي^(٤٠).

ويمكن القول إن أساس أنماط التغيير في الفكر الاستراتيجي الامريكى مبني على فكرة المصلحة لا المبدأ، إذ من الممكن إن تغض الولايات المتحدة النظر عن سلوكيات غير

ديمقراطية إذا حدث ذلك التجاوز من حلفائها، في وقت تزداد حدة الانتقاد والمواجهة إذا صدرت سلوكيات غير ديمقراطية تمس المصالح الأمريكية أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة^(٤١). فإحدى نقاط القوة في الديمقراطيات الليبرالية هي أنها - رغم جميع أخطائها- تحاول مساندة القيم، إلى جانب المصالح.

ونتيجة لعدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية اخذ ينظر إلى تقدم المعونة العسكرية للعراق على انه تهديد للمصالح الأمريكية، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام ٢٠١٤) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، " أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد يستخدم هذه الطائرات ضد (خصومه السياسيين)، بالإضافة إلى استخدامها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة "الدولة الإسلامية في العراق والشام". "وقد اعترض عضو مجلس الشيوخ أيضاً على (تواطؤ) حكومة بغداد الواضح فيما يخص الهجمات ضد الجماعة الإيرانية المعارضة "مجاهدي خلق"، التي وجدت ملاذاً في العراق".^(٤٢) وبناء على ذلك يمكن القول، ان المساعدة الأمريكية للعراق في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بشتى المجالات محددة بشروط لعل أهمها التوافق مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو ان تردد الولايات المتحدة في تسليح العراق وكذلك الإبطاء في دعمه عسكرياً بعد الازمة الأمنية في الموصل، هو تحذير أمريكي يفيد بتذكير الحكومة العراقية بأنها لا يمكن ان تبتعد كثيراً عن الولايات المتحدة. فضلاً عن انه يبين دور جماعات الضغط في التأثير على السياسة الأمريكية ازاء العراق، فنتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، وأيضاً لعدم تماهي العراق مع بعض المواقف الإقليمية العربية مثلا السعودية وقطر، تتجه بعض جماعات الضغط الكردية والخليجية داخل الإدارة الأمريكية للتأثير على سلوكها ازاء العراق، وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكيين. وهذا ما سنتناوله في الفقرة الآتية.

رابعا: محدد جماعات الضغط وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ازاء العراق

تعد جماعات الضغط من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، وهي عبارة عن افراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة، وهناك شبه إجماع على أن (جماعة

الضغط - اللوبي) تعرف بأنها جماعة منظمة تسعى إلى تحقيق مصالحها سواء أكانت المصالح لأعضائها أم للدول التي تُمثلها داخل الولايات المتحدة^(٤٣)، وتسعى جماعات الضغط بغية تحقيق أهدافها إلى وسائل عديدة، منها تعزيز علاقتها مع أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية، وتهدف تلك الوسيلة إلى التأثير على صانعي القرارات عن طريق السلطة التنفيذية بواسطة تأييدها لقانون معين او معارضتها لذلك في كافة المراحل التي يمر بها القانون، إذ ان جماعات الضغط تحاول تغذية السلطة التشريعية بفيض من المعلومات، بحيث يمكن ان تؤثر على توجيه مثل هذا التشريع لمصلحتها. لاسيما وان المؤسسة التشريعية في الكونغرس من الممكن ان تسمح لبعض جماعات الضغط بالتعبير عن آرائها أمام لجان الكونغرس مما يؤثر على صانعي القرارات، فهناك علاقة مباشرة وطردية بين جماعات الضغط وهذه اللجان مع الاخذ بنظر الاعتبار مصادرها المالية، ومن الطبيعي ان هذا الدور يزداد ويتعاظم كلما ازدادت هذه المصادر.^(٤٤) ومن الوسائل الأخرى التي تستخدمها جماعات الضغط هي الرأي العام بغية تحقيق اهدافها، مثل اصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات والقاء المحاضرات، واستخدام الإذاعة والتلفزيون إلى غير ذلك من وسائل الاتصال بالرأي العام.

وتتأثر الولايات المتحدة في كثير من قراراتها بجماعات الضغط، فعلى الرغم ان وزارة الخارجية تنفذ السياسة الامريكية، الا ان تلك السياسة هي من صنع بعض الجهات الفاعلة مثل البيت الابيض، مجلس الامن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الكونغرس، مراكز الفكر الرأي، البيروقراطية، جماعات الضغط. لذلك فان مراحل عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية تخضع في كثير من الأحيان إلى تأثير هذه الجهات الفاعلة، وتبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

وتسعى الكثير من جماعات الضغط داخل الإدارة الامريكية بدعم من المملكة العربية السعودية وكذلك من إقليم كردستان للتأثير في مواقف الولايات المتحدة إزاء العراق. وقد تأخذ الجماعات الضغط شكلاً رسمياً كما يحدث في الولايات المتحدة، او قد تقوم بمهام جماعات الضغط ولكنها مسجلة تحت اسم اخر كمراكز أبحاث التي تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثاً وانما تقوم ببعض الدراسات لجماعات ضغط

مسجلة وجماعات مصالح ضخمة كما انها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق اهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته. (٤٥)

وفيما يخص الدعم السعودي لجماعات الضغط فهو يمتلك قدرة واسعة للتأثير على السياسة الامريكية من خلال التأثير على مؤسسات الفكر والرأي، على سبيل المثال يقول ايلي ليك كبير مراسلي الامن القومي لصحيفة الديلي بيست الامريكية "تلقي فريمان رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط وهو معهد أبحاث في واشنطن في عام ٢٠٠٧ تبرع بمليون دولار من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود" (٤٦). وبحسب قاعدة بيانات قانون تسجيل الوكلاء الخارجيين (Foreign Agents Registration Act) في الولايات المتحدة الذي يقضي بأن تعلن جماعات الضغط عن تمويلها من الدول الأجنبية التي تدافع عنها داخل الولايات المتحدة، فان المملكة العربية السعودية دفعت نحو ١٠٠ مليون دولار لجماعات الضغط والشركات والاستشاريين والمتخصصين السياسيين والاقتصاديين وللعلاقات العامة على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (٤٧)

ونتيجة لتأثير السعودية على جماعات الضغط نرى ان مؤسسات الفكر والرأي الامريكية وعلى رأسها معهد واشنطن يحذر من المخاوف الخليجية من تسليح الولايات المتحدة للعراق. إذ يرى مايكل نايتس في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى تشكل المخاوف الإقليمية هاجسا أمريكيا من تسليح العراق، حيث يقول: " ان بيع المزيد من صفقات الأسلحة المتطورة إلى العراق في عهد المالكي يمكن أن يكون له أيضاً عواقب إقليمية نادراً ما يتم الاعتراف بها داخل دوائر الحكومة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، يمكن لإيران ولدول أخرى ذات أغلبية سنية مثل المملكة العربية السعودية أن تنظر إلى هذه المبيعات على أنها مؤشر على أن واشنطن تفضل الشيعة".... "وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة، فإنها قد لا تجد غضاضة ولا حرجاً في انتهاج سياسات لا توافق عليها الولايات المتحدة (على سبيل المثال، تسليح وتمويل الجماعات المتطرفة مثل الجبهة الإسلامية السورية). كما أنها قد لا ترى سبباً مقنعاً للوقوف بجانب مبادرات سياسية أمريكية مثل محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض استقرار الأردن وغيرها من

حلفاء الولايات المتحدة إلى الخطر وذلك إذا ما اعتقد سكان تلك الدول ذات الأغلبية السنية أن أمريكا أصبحت عدوهم"^(٤٨).

في المقابل لا نجد هناك توجه مماثل من اغلب مراكز الفكر والرأي الأمريكية، يدين او يضع حد لتمويل المملكة العربية السعودية للجماعات المسلحة وبرغم من وجود دلائل على ذلك الدعم، إذ يقول في هذا الصدد ستوارت ليفي وكيل وزارة الخزانة المسؤول عن تتبع تمويل الإرهاب في الولايات المتحدة: " إذا كان بأماكني قطع تمويل الإرهاب ومن بلد واحد، سيكون من المملكة العربية السعودية"^(٤٩).

ويعزى سبب التفاضل الأمريكي على المملكة العربية السعودية فيما يخص قضايا تمويل الإرهاب، والديمقراطية وحقوق الانسان، كونها دولة موالية للغرب أو لما توفره من ثقل من الناحية الاستراتيجية، زد على ذلك بسبب تأثيرها الكبير على جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة، ووفقا لمجلة الإيكونوميست، " كل ملوك الخليج تنفق ثروات على شركات العلاقات العامة وجماعات الضغط حتى بدأ يقول مؤيدو الممالك العربية الغربيين، أن الشعب تحت ملكيات خيرة سعيد برؤية المعارضين المشاغبين الغربيين في الحبس، والأفكار الغربية حول حقوق الإنسان يعتبرونها غير مرغوبة، ولا تتلاءم معهم"^(٥٠).

اما فيما يخص الاكرد، هناك من يقول إن إقليم كردستان العراق يسعى من خلال مؤسسات ضغط قوية وحملة إعلامية ذكية في واشنطن للتأثير على السياسات الأمريكية إزاء العراق، من اجل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية لتلبية احتياجاتهم على المدى القريب، ولدعم هدفهم على المدى البعيد المتمثل بإقامة دولة ذات سيادة في شمالي العراق، وقد زادت هذه الحملات عقب سيطرة (داعش) على الموصل حيث استغلت آلة العلاقات العامة الكردية هذه النكسة بسرعة لتعزيز قضيتها في الولايات المتحدة^(٥١).

ويهدف الاكرد من تكثيف مساعيهم لدى مختلف دوائر صنع القرار الأمريكية للدفاع عن طموحاتهم تحسباً لأسوأ السيناريوهات في العراق، وادراكاً كديماً لأهمية الولايات المتحدة في النظام الدولي، فضلا عن دورها في التأثير على السياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشير ملفات للحكومة الأمريكية إن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن من بينها شركة باتون بوجس البارزة لإسراع صوت الاكراد في الدوائر الحكومية العليا ووسائل الإعلام، وبدعم من مسؤولين سابقين لهم اتصالات قوية مثل السفير الأمريكي الاسبق في العراق زلماي خليل زاده^(٥٢).

ان سعي إقليم كردستان للتأثير على صناع القرار في واشنطن أخذ يؤثر في سياسية الولايات المتحدة إزاء العراق، ومن خلال ملاحظات سريعة على مراكز الفكر والرأي الأمريكية التي تعد الصوت المسموع داخل واشنطن، يتبين لنا مدى التأثير الكردي على سياسات الولايات المتحدة إزاء العراق.

فعلى صعيد تسليح العراق مثلاً نجد ان هناك صوتاً كردياً داخل مراكز الفكر والرأي الأمريكية يحذر من تسليح العراق، بسبب مخاوف كردية من هذا التسليح. ففي معهد واشنطن الذي يسعى لتعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ودعم السياسات التي تضمن سلامتها، يقول مايكل نايتس وهو متخصص في شؤون العراق، في مقال له عن تسليح العراق "بأن الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي". "فلا تزال في أذهان العديد منهم ذكريات مؤلمة لمروحيات صدام حسين الروسية التي استخدمت بعضها في هجمات الإبادة الجماعية بالأسلحة الكيميائية". "واليوم، توجد مجموعة من طائرات "الأباتشي AH-64s" مزودة بتجهيزات قتالية ثقيلة يمكن أن تدمر أي مراكز دفاعية لقوات "البشمركة" الكردية إذا سعت بغداد إلى إبعاد السيطرة الكردية على المناطق المتنازع عليها من قبل حكومة إقليم كردستان"^(٥٣).

ويشير الكاتب نفسه في مقالة أخرى بعنوان "ما تحتاجه فعلاً قوات البشمركة الكردية في العراق" قائلاً: "بالتأكيد يجدر بالولايات المتحدة أن تدعم حلفاءها التاريخيين - أي أكراد العراق - في هذه المعركة... وسط صخب الأصوات المطالبة بتدخل واشنطن لتسليح البشمركة" ويضيف في موضع آخر "أن الطريقة الأبسط لضمان الدعم اللوجستي والإعانة من الولايات المتحدة هي أن تتلقى البشمركة الأسلحة والآليات الأمريكية وتستخدمها. وعلى

وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة لمعدات مثل الصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات وأجهزة اللاسلكي ومعدات الرؤية الليلية والدروع الواقية".^(٥٤)

اما على صعيد استقلال كردستان، يمكن القول ان هذا المطلب بدأ يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في مراكز الفكر والرأي الامريكية بعد اجراء الانتخابات البرلمانية الثانية عام ٢٠١٠ في العراق، وأصبح هناك اتجاه عاماً تم رصده من قبل أحد مراكز الدراسات الاستراتيجية في العديد من المقالات والابحاث الصادرة من مراكز الفكر الامريكية يؤكد على ان اضطراب الأوضاع السياسية داخل العراق تمهد لاستقلال كردستان^(٥٥). ويسعى الكثير من المسؤولين الامريكان لإيصال هذه الرؤية لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة مثل السفير الأمريكي السابق في العراق زلماي خليل زاده، وكين بولاك وهو مسؤول مخبرات أمريكي سابق يعمل حالياً في معهد بروكنجز بواشنطن. ويقول كين بولاك في هذا الصدد " إن تقدم (داعش) في الشهرين الأخيرين جعل احتمالات استقلال الأكراد أقوى من ذي قبل". وأضاف "إنه يوفر فرصة للأكراد كي يقولوا لبقية العالم .. انظروا كيف يمكن أن تتوقعوا أن نبقى جزءاً من العراق؟ إننا لا نريد مطلقاً أن نكون جزءاً من العراق".^(٥٦)

اما السفير خليل زاده ففي مقالة نشرت له في ١٣ تموز ٢٠١٤ في صحيفة النيويورك تايمز بعنوان "استعدوا لاستقلال كردستان"، يقول: " في حال فشلت الحكومة المركزية في منح تنازلات مُقنعة للسنة والأكراد، فسوف يندفع الكرد باتجاه السيادة والاستقلال وهم جادون في ذلك، وعلى المجتمع الدولي التكيف مع هذا الواقع الجديد". ويضيف ان "الحجج التي طرحتها كردستان للانفصال معقولة، فهي أكثر استقراراً وازدهاراً وأكثر تسامحاً من باقي أجزاء العراق، والحكومة المركزية غير قادرة على حماية شعبها، وسوف لن تكون قادرة على القيام بذلك في المستقبل المنظور، وهناك ما يقرب من مليون عراقي بما في ذلك العديد من المسيحيين لجأوا إلى كردستان". في إشارة إلى ان إقليم كردستان يرعى المسيحيين. ويرى خليل زاده في ظل هذه الأوضاع "ان أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان، وبدل ذلك هو حرب أهلية شيعية - سنية، وظهور كردستان مستقلة". ويشير زاده "على واشنطن ان تتكيف مع هذا الواقع الجديد"، ويرى "على الرغم من أن واشنطن لن تتخلى عن جهود مساعدة

العراق في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها يجب أن تفكر جدياً في بدائل واقعية إذا ما انحار العراق، ومهما حدث، فإن تعزيز العلاقات مع كردستان الآن سوف يخدم المصالح الأمريكية المقبلة".^(٥٧)

ولا حاجة بنا إلى القول، ان الصوت الكردي داخل الولايات المتحدة بدأ يرتفع، وان استمراره لا يؤثر فقط على سياسية الولايات المتحدة إزاء العراق فحسب، بل ينذر بتفكك العراق وتقسيمه. ويبدو ان هناك رغبة كردية حثيثة في خلق مزيدا من المصالح الغربية في كردستان^(٥٨). وذلك لسببين لإيجاد مبرر دائم للولايات المتحدة والغرب لحماية كردستان من أي اخطار داخلية او اقليمية تتهدد الاقليم، والدفاع عن المصالح الكردية والترويج لاستقلال اقليم كردستان. وان تحقيق ذلك لا يكون بمعزل عن استقطاب جماعات الضغط المؤثرة في واشنطن، فضلا عن إطلاق حملات لاستهداف الرأي العام الأمريكي والترويج للاستقلال. ويتولى مكتب حكومة إقليم كردستان في واشنطن على عاتقه تحقيق تلك الأهداف عبر التركيز على " تمويل الأنشطة الشبابية في الجامعات الامريكية فضلا عن تأهيل متدربين اكراد في مكاتب الكونغرس المهمة ومؤسسات الفكر والرأي في واشنطن"^(٥٩).

ويعزى سبب خضوع الولايات المتحدة لتأثير جماعات الضغط بمختلف انواعها، إلى غياب الصوت العراقي داخل الولايات المتحدة، فضلا عن ان هناك صورة غير مرغوبة في الولايات المتحدة تجاه العراق، ويذكر في هذا الصدد مايكل روبن وهو باحث في مؤسسة المشروع الأمريكي " ان حكومة إقليم كردستان لها لوبي يعمل داخل الكونغرس وكذلك ضمن الإعلام الأمريكي.... وبسبب موقف الولايات المتحدة من إيران وحزب الله فإن مناهضي الحكومة العراقية ينجحون في التغلغل في واشنطن، إذ إن الجهود التي تبذلها حكومات كل من السعودية وتركيا وقطر في إيصال الرسالة الطائفية بين الأوساط الأميركية المؤثرة، وانتقاد الحكومة العراقية في كل مناسبة يلتقون فيها بمسؤولين أميركيين، جعل حتى أصدقاء العراق التقليديين داخل الكونغرس يتقبلون ضده، وسر ذلك يكمن في أن الصوت الوحيد الذي لا يمكن سماعه باستمرار في واشنطن هو صوت الحكومة العراقية"^(٦٠). زد على ذلك، حتى ان بعض الساسة الامريكان يفضلون عدم ذكر اسم العراق في الكثير من القضايا. ويذكر في هذا

الصدد روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن "يود قليل" من صناعات السياسات ذكر كلمة "العراق" في المحافل العامة لأنها توحى في الأذهان بذكريات سيئة من العقد الماضي"^(٦١) وبصورة عامة هناك توجه عام تم رصد من قبل مراكز الدراسات الاستراتيجية، والمعنى بنشر دورية العراق في مراكز الأبحاث العالمية، يوحى بعملية تضليل استراتيجي، تسعى إليها مراكز الأبحاث في وصف ما يحدث في العراق، وقد لاحظ المركز ان "هناك اتفاق شبه تام بين كل الكتاب على وصف الحكومة العراقية بأنها مُهيمنٌ عليها من قبل الشيعة، والقصد من ذلك هو استفزاز وإثارة السنة والأكراد لتوفير المبررات الكافية للمطالبة بالأقاليم والمطالبة بصلاحيات أكثر على حساب الحكومة المركزية، الأمر الذي يمهّد لتقسيم وتجزئة العراق".^(٦٢) من هنا تبرز أهمية تفعيل دور جماعات ضغط عراقية او أمريكية مؤيدة للعراق من اجل تحسين صورة العراق وإيصال وجهة نظر معينة في الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ترتبط بالولايات المتحدة ويتأثر بها العراق.

الخاتمة والاستنتاجات:

نخلص مما تقدم ان محددات الموقف الامريكى من الازمة الأمنية في العراق، كانت متأثرة بالبيئة الداخلية التي جرى فيها منذ ان تسلم الرئيس أوباما السلطة تغيير في الأولويات الأمريكية إزاء الشرق الاوسط، وكان تراجع العراق في المدرك الامريكى من بين الاسباب التي افضى إليها ذلك التغيير، ومبعث قولنا ان العراق كان جزءاً من ذلك التراجع الذي عنى به الشرق الاوسط، ورغم ان تراجع جاء نتيجة لزواله من نظرية المخل بالأمن إذ انه لم يعد تلك الدولة المارقة في المدرك الامريكى، الا انه رغم ذلك اصبح محصلة انشغال نسبية للولايات المتحدة تتقاطع مع سياساتها تجاه الشرق الاوسط، لاسيما مع سوريا وايران. وربما لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا، ان سكون رد الفعل الامريكى في ظل تمدد خطر تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) كان نتيجة أساسية لذلك، وقد ظهر ذلك جلياً بعد تكليف الدكتور حيدر العبادي لرئاسة الوزراء، إذ زاد الدعم الأمريكي للعراق.

وخلاصة القول يمكن ان نستنتج الاتي:

- ١- ان تغير طبيعة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الامريكية، من حماية الامن القومي من خطر الارهاب إلى الحفاظ على مكانة الامن القومي نتيجة

نحوض بعض القوى الصاعدة كالصين وروسيا، اقتصادياً وسياسياً، مع التراجع الأمريكي النسبي سياسياً واقتصادياً، أدى بالولايات المتحدة إلى تغيير أولياتها في السياسة الخارجية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، من الانغماس في الشرق الأوسط إلى الانغماس في الشرق الأقصى، وقد كان العراق متأثر في ذلك التحول كونه جزء من الشرق الأوسط.

٢- ان زوال العراق من نظرية المخل بالأمن، جعله يتراجع أكثر في الادراك الأمريكي، وذلك لأنه لم يعد يقوى ليتقاطع مع المصالح الامريكية والإسرائيلية في الشرق الاوسط، وكذلك لم يعد ذلك المؤثر في التوازنات الإقليمية بقدر ما يؤثر به.

٣- ان عدم تماهي العراق مع المصالح الامريكية في الشرق الأوسط فيما يخص رفضه الإبقاء على جزء من القوات الامريكية، وكذلك تباينه مع سياسة الولايات المتحدة حيال سوريا وإيران، أدى بالولايات المتحدة إلى عدم احياء الشراكة بينهما بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، والابطاء في تسليح الجيش العراقي، وكذلك والاهم التردد في مسانده عسكرياً بعد الازمة الأمنية في الموصل. ويبدو ان عدم تماهي الولايات المتحدة مع حكومة نوري المالكي، جعلها تبالغ بالتهنئة والترحيب للمكلف برئاسة الوزراء الدكتور حيدر العبادي الذي اختير مؤخراً من قبل الرئيس العراقي فؤاد معصوم.

٤- ان سعي الكثير من جماعات الضغط داخل الإدارة الامريكية أدى إلى التأثير على مواقف الولايات المتحدة إزاء العراق، إذ ان غياب الصوت العراقي داخل مراكز صنع القرار في واشنطن قبالة ارتفاع اصوات إقليم كردستان وكذلك تركيا ودول الخليج وإسرائيل، ساعد إلى نزول الولايات المتحدة إلى رغبة هذه الأطراف وأهدافها في العراق.

(١) د. معزز سلامة، استراتيجية الامن القومي الامريكي، كراسات استراتيجية، العدد ٢٠٩، (القاهرة: مركز الاهرام ٢٠١٠) ص ١٠.

(٢) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، ط ١، (بيروت: الدار العربية للعلوم

(٣) محمد صادق الهاشمي واخرون، الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي، سلسلة كتب، عدد ٤٨، (بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠١١) ص ٥٠.

(٤) (Richard N. Haass and Martin Indyk, Beyond Iraq A New U.S. Strategy for the Middle East, Foreign Affairs, Issue, From our January/February 2009. At: <http://www.foreignaffairs.com/articles/63718/richard-n-haass-and-martin-indyk/beyond-iraq>

(٥) د. نوار محمد ربيع، اثر الازمة المالية العالمية على السياسة الامريكية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٦، (بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠١١) ص ٤٢.

(٦) نقلا عن: د. السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية الصينية بين التعاون والمواجهة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٩١، (القاهرة: مركز الأهرام، نوفمبر ٢٠١٠) ص ٨٧.

(٧) نقلا عن: بشير عبدالفتاح، هيلاري كلينتون إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٧٢، المجلد الخامس عشر، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل ٢٠٠٩) ص ٩.

(٨) معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، اعداد وحدة تحليل السياسات، سلسلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١٤) ص ٤.

(٩) نقلا عن: أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠١٤) ص ٣. وللمزيد قارن بين نص الخطاب الأصلي:

Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony, The White House, Office of the Press Secretary, May 28, 2014. At: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony>

(١٠) نقلا عن: أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥

(١٢) (Michael Knights, Iraq War III Has Now Begun, Foreign Policy, Policy Analysis, The Washington Institute, June 11, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-war-iii-has-now-begun>

(١٣) (Michael Knights, Iraq Needs U.S. Aid Now, USA Today, Policy Analysis, The Washington Institute, January 13, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-needs-u.s.-aid-now>

(١٤) موسوعة الاستراتيجية، بإشراف تيري دي مونريال وجان كلين، ترجمة د. علي محمود مقلد، ط ١، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١) ص ١١٢٦.

(١٥) للمزيد انظر: د. خالد المعيني، الاحتمال المزدوج: التنافس الاقليمي على ملء الفراغ في العراق، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٦١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر ٢٠٠٩) ص ٦٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٧) رائد الحامد، عراق ما بعد امريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل، ط ١، (القاهرة: مركز بغداد للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠) ص ٨٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١٩) د. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، (بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠١١) ص ٥١.

(٢٠) نقلا عن: د. فكريت نامق العاني، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٣-٢٤، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١) ص ٥.

(٢١) نقلا عن: د. اياد حلمي الحصاني، احتلال العراق ومشروع الاصلاح الديموقراطي الامريكي حقائق واوهام، (بغداد: مكتبة دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨) ص ٦٨-٦٩.

(٢٢) عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق، (بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨)، ص ١٤٤.

(٢٣) (Robert Satloff, Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration, Policy Watch 1995, Policy Analysis, The Washington Institute, November 9, 2012. At:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f>

(٢٤) Melissa G. Dalton and Nora Bensahel, Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal, Center for a New American Security, Policy Brief, December 19, 2012, p3

(٢٥) حول اتفاقية الاطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf

(٢٦) المادة الرابعة من المبادئ العامة في اتفاقية الاطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf

(٢٧) انظر معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، مصدر سبق ذكره، ص ٣

(٢٨) (Barak Salmoni, Responsible Partnership: The Iraqi National Security Sector after 2011, Policy Focus 112, Policy Analysis, The Washington Institute, May 2011.

At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/responsible-partnership-the-iraqi-national-security-sector-after-2011>

(٢٩) (Rand Paul, America Shouldn't Choose Sides in Iraq's Civil War, The Wall Street Journal, June 20, 2014. At:

http://www.realclearpolitics.com/2014/06/20/america_shouldn't_choose_sides_in_iraq039s_civil_war_334980.html

(٣٠) ibid

(٣١) (Ted Galen Carpenter, The Iraq Debacle Continues, The National Interest, January 3, 2013. At: <http://nationalinterest.org/commentary/the-iraq-debacle-continues-7922>

³²⁾ (Melissa G. Dalton and Nora Bensahel, Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal, Center for a New American Security, Policy Brief, December 19, 2012, p4.

³³⁾ (ibid.

³⁴⁾ (ibid.

³⁵⁾ (Mark Landler and Michal. R. Gordon, U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq, The New York Times, JUNE 19, 2014. At: <http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html>

³⁶⁾ (Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary', 8 August 2014. At:

<http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary>

³⁷⁾ (Eli lake, U.S. Taps Old Allies for New Iraq War, The Daily Beast, World News, 06.19.2014. At: <http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html>

³⁸⁾ (Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm, The Council on Foreign Relations, Interviewee Brookings Institution Doha Center, June 17, 2014. At: <http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143>

³⁹⁾ (Robert Fisk, Bombs away! US to the rescue – but only of certain minorities, not Muslims, The Independent, Friday 8 August 2014. At: <http://www.independent.co.uk/voices/comment/bombs-away-us-to-the-rescue--but-only-of-certain-minorities-not-muslims-9658058.html>

(^{٤٠}) احمد والي حسين، عرض اطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون،(بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة لاهيرين) ص ٢٤١.

(^{٤١}) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

⁴²⁾ (Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, Policy Watch 2191, The Washington Institute, January 13, 2014. At:

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships>

⁴³⁾ (Khalil Marrar, The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution, Routledge Research in American Politics, 2008, p10.

(^{٤٤}) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط١، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠) ص ٣١٩

(^{٤٥}) مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية، ١٥ تشرين الثاني، ٢٠٠٧، ينظر الرابط الاتي:

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/11/280148.htm#sthash.qJzVE2tx.dpuf>

(^{٤٦}) وقد عد ذلك التبرع وفقا لبيان صحفي صدر في ذلك الوقت بأنه بمثابة مشاريع مستقبلية لمجلس سياسة الشرق الأوسط، وعمل فريمان في ادارة أوباما الأولى بالأشراف على تقديرات الاستخبارات الوطنية والتحليلات الأخرى التي تستند عليها سياسة الامن القومي. للمزيد انظر:

Eli Lake, Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia, The Washington Times, February 27, 2009. At:

<http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print/>

(٤٧) للمزيد عن تمويل السعودية للشركات الأمريكية التي تعد من أبرز جماعات الضغط انظر Jeffrey Goldberg, Fact-Checking Stephen Walt, The Atlantic, December 8, 2010. At: <http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/12/fact-checking-stephen-walt/67648/>

(٤٨) (Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, op. cit.

(٤٩) نقلا عن:

Manfred Gerstenfeld, The Powerful Saudi Lobby in the United States, Arutz Sheva, Israel National News, November 28, 2011. At: http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/10908#.U-fx0nJ_t12

(٥٠) (The Gulf those annoying democrats, The Economist Newspaper, Sep 8th 2012. At: <http://www.economist.com/node/21562256>

(٥١) انظر Jay Solomon, Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington, The Wall Street Journal, July 3, 2014. At: <http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746>

(٥٢) (Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, Reuters, Aug 7, 2014. At: <http://www.reuters.com/article/2014/08/07/us-kurdistan-independence-lobbying-idUSKBN0G70BS20140807>

(٥٣) (Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, op. cit.

(٥٤) (Michael Knights, What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need, Policy Watch 2299, The Washington Institute, August 7, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need>

(٥٥) انظر نشرة الملف الكردي في مراكز الأبحاث العالمية، اصدار مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ، على الرابط الاتي: <http://kerbalacs.uokerbala.edu.iq/>

(٥٦) نقلا عن:

Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, op. cit.

(٥٧) (Zalmay Khalilzad, Get Ready for Kurdish Independence, The New York Times, JULY 13, 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1

(٥٨) عن هذه الرغبة انظر: حملة كردية في الولايات المتحدة لنيل التأيد والحماية لكردستان، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية لـ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر الرابط الاتي:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25596>

^{٥٩}) نقلا عن قياد طالباني، نجل الرئيس العراقي جلال طالباني، والممثل السابق لحكومة إقليم كردستان في واشنطن، والذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس وزراء حكومة كردستان. انظر:

Qubad Talabani, *The Kurdish Lobby*, Qubad's Blog, 01 May 2009. At: <http://qubadsblog.com/2009/05/the-kurdish-lobby/>

⁶⁰) (Michael Rubin, *Iraqi diplomacy has no voice in Washington*, American Enterprise Institute for Public Policy Research, November 01, 2012. At: <http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/iraqi-diplomacy-has-no-voice-in-washington/>

⁶¹) (Robert Satloff, *Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration*, op.cit

^{٦٢}) انظر افتتاحية نشرة العراق في مركز الأبحاث العالمية، العدد ٨٠، (مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء،
/ <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq> :ص٤. على الرابط الاتي: ٢٠١٤\٧\٩